

## المواطن الصحفي والإعلام التقليدي

زينب خليل\*

على فيسبوك، وغيره من المواقع، لاستقبال صور وأخبار من المشاهدين. لقد حاولت وسائل الإعلام التقليدية الاستعانة بالشبكة الإلكترونية من أجل الحصول على معلومات لا تسلك في العادة قنوات الاتصال المتعارف عليها، كما الدخول في تواصل مباشر وتفاعلي مع الجمهور، وذلك على اعتبار أن ما يُنشر ويُنشر على الشبكة هو مصدر مكمل للإعلام التقليدي لا منافس أو بديل عنه. الاستعانة بالشبكة الإلكترونية أصبحت اعترافاً عاماً ونوعاً من الشرعية على الإنتاج المعرفي الصادر حصراً عن مستخدمي الشبكة. فعندما تلجأ وسيلة إعلامية ما إلى المواقع الاجتماعية للحصول على صور أو معلومات، وتستخدمها في إعداد تقرير أو مقال، فذلك يعني اعترافاً بالمشهور إلكترونياً وإضفاءً للشرعية عليه، بل إن منشورات إلكترونية عدة أعادت إنتاجها ورقياً وتلفزيونياً دور النشر وشركات الإنتاج المرئي والمسوم، كما حصل مع مدونة «عابزة تجوز» للمدونة المصرية غادة عبد العال، التي صدرت في كتاب عن دار الشروق المصرية، وتحوّلت إلى مسلسل تلفزيوني. أما في فرنسا، فإن أحد أشهر المدونين على الشبكة ويدعى «ماكس» حصد شهرة كبيرة بعدما صدرت مدونته «صحيفة ماكس» في كتاب المدونة التي يسرد فيها يومياته كرجل أعمال باريسي مع زبائنه ومع زميلاته من النساء، نشرت في كتاب حمل عنوان «مدونة ماكس» عن دار روبري لافون، وقد لاقى الكتاب اهتماماً خاصاً من جانب المدونين ووسائل الإعلام، على حد سواء، فاستضيف صاحبه في لقاءات تلفزيونية وإذاعية. وتمثلت التغطية الإخبارية للثورات العربية الحالية مثلاً جيداً للتعاون بين شبكات التواصل الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدي، فهذه الأخيرة تتكلم على نحو كبير على تسجيلات المستخدمين وعلى المعلومات التي يضعونها على مدوناتهم الخاصة أو على مواقع فيسبوك وتويتر ويوتيوب. لقد تحوّلت بعض تسجيلات الفيديو التي التقطها مستخدمو الإنترنت إلى مواد ترويجية تلفزيونية، ترسخت في الوجدان الجماعي العام، كما أسهمت تسجيلات وصور المواطنين في فضح ما يجري على يد السلطات القمعية. لا شك أن الدور الصحفي الذي يؤديه المواطنون يسهم في الإضاءة على أحداث ليس بالمقدور الوصول إليها، كما هو حاصل اليوم في أكثر من دولة عربية، ولا سيما في البحرين وسوريا، فجّل ما نراه في النشرات والتغطيات الإخبارية جرى التقاطه بعدسات المواطنين أنفسهم. أما السؤال المطروح دوماً عن صحة تلك الصور، فيقودنا إلى إشكالية الصدقية التي تتمتع بها صحافة المواطن على نحو عام، فمع هذا النوع من النشر الإلكتروني، حيث لا قواعد مهنية تحكم عمل المستخدمين، ترتفع الشكوك ويصعب التحقيق في صحة ما يُنشر فعلاً وأجراً على من يريد الأخذ به. خلف الشاشة الإلكترونية تضع هويات المستخدمين الفعلية ويصبح مصدر المعلومات مجهولاً، ما يسهّل انتشار الشائعات وإختلاق وقائع غير موجودة، وهو ما يشير إليه الباحث الفرنسي فيليب برتون بقوله «إن وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت تمثل أداة مثالية لنوع من التلاعب [...] وبناءً عليه لا يمكن اعتبار أي معلومة تنتشر على الشبكة على أنها موثوق بها». إن ما يزيد من سهولة التلغيف على الشبكة أنه لا يمكن محاسبة أو ملاحقة الناشر قانونياً وأخلاقياً لأنه من الصعب معرفة من يقف وراء ما نشر. ولعل من الأمثلة الساطعة على ما تقدم قصة المدونة السورية أمينة عبد الله العمري، صاحبة مدونة «سحاقية من دمشق»، التي كانت تنشر أخباراً عن الوضع في سوريا قبل أن يتبين لاحقاً أنها شخصية مزيفة، وأن من اخترعها هو رجل أمريكي. تفادياً لكل تلك الشكوك المحيطة بالنشر الإلكتروني، صار المواطنون/الصحافيون يلجأون إلى تسجيل كل ما شأنه إضفاء الصدقية على صورهم وتسجيلاتهم حتى لا تتهمهم السلطات بالتلفيق. فعند التقاط مشاهد لظاهرة ما، نجد أن الناشطين باتوا يركزون على معالم واضحة في المكان تدل على هويته (لوحات تعريفية، واجهات محال، نصب تذكاري...) ويذكرون تاريخ التحرك أثناء التصوير. هذا السعي، من جانب المواطنين، لإضفاء الصدقية على إنتاجهم الإلكتروني، وللقليل من نهم التلغيف يحتاج إلى أن يتطور نحو قواعد أكثر وضوحاً، تفرّض توخي الحقائق من دون تكبير المستخدمين بقبول تحد من حريتهم.

\* أستاذة في علوم الاتصال والإعلام في الجامعة اللبنانية

أما مواقع الشبكات الاجتماعية، فباتت تقدم للمستخدم صفحات متكاملة وجاهزة ذاتياً لاستقبال انتاجاته. الى هذا العامل «التقني»، تضاف مجموعة عوامل، أسهمت بدورها في صعود صحافة المواطن، ومنها وقوع أحداث عالمية تطلبت سرعة في نقل الوقائع، كما حصل مع التسونامي الآسيوي، حيث إن الصور الأولى التي بثتها وسائل الإعلام التقطها مواطنون صودف وجودهم في المكان لحظة الكارثة. لكن ذلك الحضور للمواطن الصحفي، سيكتسب أهميته مع التزام هذا الأخير قضايا الشأن العام، وانخراطه في الممارسات السياسية والاجتماعية المكونة للفضاء العام. لقد كان الإحتلال الأميركي للعراق من الأحداث التي فتحت الباب أمام انتشار التدوين السياسي، فخرجت على المدونات الأصوات المنددة بالحرب، وفضحت الممارسات التي يقوم بها الجنود الأميركيون، بخلاف ما كانت تروج له وسائل الإعلام الأميركية. أما اليوم، فإن الأحداث الجارية في أكثر من بلد عربي كشفت الدور الذي يؤديه المواطنون في إيصال المعلومة، بعيداً عن رقابة السلطة. فالصور التي يلتقطها المواطنون ويحملونها على يوتيوب، والأخبار التي يبتونها على تويتر وفيسبوك وغيرها من المواقع الإلكترونية، كلها كوّنت إعلاماً «مضاداً» للسلطة ولإعلامها، بل إنها في حالات كثيرة مثلت مصدراً وحيداً لمعرفة ما يجري في ظل التعطيم الإعلامي الذي تمارسه السلطات القمعية. هي أحداث لم يستطع الصحافيون الوصول إليها، وإن كان البحث في درجة صدقيتها هو اليوم من الأسئلة التي تواجه بها صحافة المواطن على نحو عام. لكنها أسئلة لا تخفي حقيقة أن هذه الصحافة وهي من المواطن وإليه، قد ساعدت هذا الأخير على إيصال صوته كما يرغب هو، لا كما تفعل وسائل الإعلام. إنها أحد مظاهر تعزيز الممارسة الديمقراطية للمواطن، لكنها ممارسات لا تزال في طور التكوّن، ولم تُضف بعد إلى تبدلات جذرية. لقد أسهمت إبتجات المواطنين على الشبكة الإلكترونية في توسيع دائرة الإنتاج المعرفي وكسرها لاحتكار النخبوية المعترف بها تقليدياً على أنها مصادر للإنتاج الفكري والثقافي (وسائل الإعلام، دور النشر...) وهو ما يجد فيه الكثير من الباحثين شكلاً من أشكال ديمقراطية الكتابة والنشر وتوزيع المعلومة. إن ما يميّز النشر الإلكتروني أنه لم يعد فقط ثمرة عمل يقوم به صحافيون وكتاب ومثقفون، بل أصبح في جزء كبير منه مرتكزاً على عمل أشخاص لا يمتنون للصحافة والكتابة، أو «هواة» كما يسميهم الكاتب الأميركي كلاي شيركي، الذي يرى أن النشر الإلكتروني تحوّل معهم إلى «هواية جماهيرية». فهذا النوع من النشر لا يلزم نفسه التقيد بقواعد مهنية كتلك التي تحكم عمل الصحفيين والكتاب المحترفين، وبناءً عليه فإن أي مستخدم للإنترنت يحظى بفرصة لنشر أفكاره وآرائه، دون الخضوع لمعايير مهنية واضحة ومحددة، باستثناء ما يفرضه كل موقع من شروط لاستخدامه. لذلك قد يرى البعض في صحافة المواطن بديلاً عن الصحافة التقليدية التي تعيد إنتاج الواقع السياسي والاجتماعي وترتب أولوياته وفقاً لأجندتها الخاصة، بينما يتيح النشر الإلكتروني الخروج عن تلك الأطر التقليدية، والتحرر من الضوابط السياسية والاقتصادية التي تحكم المؤسسات الإعلامية. لا شك أن صحافة المواطن قد أدت إلى تحوّل في الفضاء الإعلامي العام، لكنها تحوّلات تدخل في إطار «إعادة تشكيل لهذا الفضاء أكثر منها منافسته أو استبداله»، بحسب العديد من الباحثين، ومنهم الفرنسي برنار مياج، الذي يرى أن «كل وسيلة إعلامية جديدة لا تستبدل السابقة بل تضاف إليها». فوسائل الإعلام التقليدية عملت على استيعاب الوافد الجديد - الإنترنت - واستثماره لصالحها، من خلال إنشاء مواقع إلكترونية لها، تضم ما يُنشر ويُنشر على نسختها الورقية أو السمعية - النصية. بل إن وسائل إعلامية تلفزيونية عدة، أطلقت برامج يجري تغذيتها بإنتاجات المواطنين (تسجيلات فيديو، صور، مشاهدات...) كما هي الحال مع برنامج «مراقبون» الذي تبثه قناة فرانس 24 أو iReport على «سي إن إن» الذي يستقبل تقارير بعضها مواطنون عاديون على قاعدة أن كل مواطن بإمكانه أن يتحوّل إلى مراسل يُخبر قصة ما، ويؤدي وجهة نظر مختلفة. ومنذ اندلاع الثورات العربية بادرت العديد من القنوات العربية إلى رصد ما يُحمّله المواطنون على المواقع الاجتماعية والإفادة منه في تغطية الأحداث الجارية، وقد ذهب بعضها إلى إنشاء صفحات خاصة بها

عندما أمسك الأميركي أبراهام زابرودر كاميرته لتصوير موكب الرئيس الأميركي جون كينيدي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1963، لم يخطر له أنه سيصور حدثاً آخر وهو اغتيال الرئيس. حفظت الصورة التي التقطها زابرودر واقعة الاغتيال، ومثلت المادة الوحيدة لأرشفة الحدث، ما دفع صحيفة «البيراسيون» الفرنسية في مقال نشر في 2007 إلى اعتبار، أبراهام زابرودر، أول مواطن صحفي. أكثر من أربعين عاماً مرت على «فعلته» زابرودر، كانت كافية لتطوّر شكل جديد من الصحافة، قوامه مواطنون هواة، لا صحافيون يمتنون مهنة المتاعب. هي صحافة المواطن، أو صحافة من دون صحافيين، أو صحافة تشاركية، كما يُطلق عليها، وقد أسهم في صعودها تطوّر تقنيات الاتصال الحديثة التي سمحت، بحسب الصحافي والكاتب الأميركي دان غيللمور، لرجل الشارع «بأن يحل مكان الصحافي المهني في عملية إنتاج المعلومة، وذلك لامتلاكه، أدوات تسجيل شخصية كالهاتف النقال والكاميرات الرقمية وآلات التسجيل الصوتي، إضافة إلى وجود وسائل للنشر الفوري، منها: منصات لتبادل المحتويات، المدونات، وأدوات التدوين الجزئي». فالشبكة الإلكترونية تضم مواقع متنوعة تتيح للمواطن ممارسة العمل الصحفي من خلال نشر الأخبار والصور والتعليق عليها، كما ومشاركة الآخرين فيها. يمكن هنا ذكر المواقع الاجتماعية كيووتيوب وتويتر وفيسبوك، إضافة إلى المدونات الشخصية التي قد تتحوّل إلى صفحات ينشر عليها المستخدمون الأخبار المستقاة من محيطهم الخاص. لكن الاهتمام بهذا النوع من الممارسة الصحافية الصادرة عن مواطنين هواة، ترجم بإطلاق مواقع إخبارية يغذيها المواطنون أنفسهم، كما هي الحال في الموقع الإخباري الكوري الجنوبي Ohmynews، الذي يسهم المواطنون في رفده بالأخبار، وموقع AgoraVox الفرنسي الذي يعتمد على مقالات قراء متطوعين. تلك المواقع الإخبارية الإلكترونية تتبنى فلسفة مشاركة المواطنين في نقل المعلومات والأخبار، وعدم حصر النشر بطائفة الصحافيين والكتاب أو المحللين. أما الصور وتسجيلات الفيديو، فلها مريدوها أيضاً، كما تفعل وكالة Citizenside الفرنسية للصور الفوتوغرافية التي تؤدي دور الوسيط بين

## صحافة المواطن تعزز الممارسة الديمقراطية للمواطنين، لكنها لم تفض بعد إلى تبدلات جذرية

الوسائل الاعلامية والأفراد، فهي تتلقى الصور التي يلتقطها المواطنون بهواتفهم النقالة أو كاميراتهم الرقمية، وتقوم بالاتصال بوسائل الاعلام الراغبة في شراء تلك الصور. في 2011، اشترت جريدة صن البريطانية من Citizenside شريطاً مصوراً يظهر جون غاليانو، المدير الفني السابق لدار «بيور»، مخموراً داخل إحدى الحانات وهو يشتم اليهود. لقد أدى الفيلم الذي صورّه أحد رواد الحانة بهاتفه، إلى طرد غاليانو من الدار الفرنسية العريقة. تلك المواد الصحافية التي تُنشر تُظهر أن المواطن العادي لم يعد مجرد منلق للأخبار من وسائل الاعلام التقليدية، بل أصبح هو الآخر ناقلاً للأخبار من محيطه، ومحتملاً لها على مواقع الشبكة الإلكترونية، ما جعل بالتالي الفصل بين المتلقي والمرسل أكثر غموضاً، وحيث يعجز الصحافي عن الوصول إلى مكان الحدث، ثمة مواطن بات على استعداد لنقل ما يراه بالصوت والصورة، لينحوّل إلى منتج فعلي للمعلومة وموزع لها. وكما يقول الكاتب والصحافي الإسباني اغناسيو رامونيه «كل مواطن في المجتمع - الشبكة الجديد بات قادراً على أن يصبح صحافياً». إن الإنتاج الذاتي للمعلومة وفرته التقنيات الحديثة للاتصال، وساعدت الشبكة الإلكترونية على صعوده، مما أسهم في ظهور جيل جديد من المواطنين الصحفيين. لا يحتاج هؤلاء إلى امتلاك «ثقافة معلوماتية» متقدمة حتى يتمكنوا من استخدام التقنيات الحديثة، أو الولوج إلى صفحات الإنترنت، فبعض تلك الأدوات يتسم بالسهولة وبالاتباع عن التعقيد،



الإقليمية ولا صراع قوى، ولا هيمنة لـ«منطق أبيض» يرى في غير البيض وممارساتهم وثقافتهم وعلومهم وقوانينهم وأديانهم وأخلاقهم، وحتى وجودهم، شنذواً عن «الطبيعة»، وحيث تتساوى أو تختفي فعلاً جميع القوى وتأثيراتها (انظر مثلاً، جو فيغن: أميركا العنصرية). هؤلاء فنّنتهم أميركا وسخرهم الرجل الأبيض ذو التاريخ الدامي، وأعماهم المنطق الأبيض، وسقطوا في وحل قناعتهم بدونيتهم.

لكن، لا يمكن لعاقل أن يتجاهل التحريض العنصري الذي عمل ويعمل على نحو مؤسساتي، وباسم «مراكز الأبحاث»، ويتمويل كبير من موالين وداعمين للصهيونية (كما يشير إيلي كلفوتون من مشروع «ثك بروغرس» على صفحة «سنتر فور أميركان داخلي احدي» لشبيطة حزب الله. ولا يمكن لعاقل أن يتجاهل ازدياد الهجمة على نحو لافت بعد 2001، مع محاولة الكيان الصهيوني تجبير أحداث أيلول في الولايات المتحدة ضد حزب الله، على نحو خاص. ليس ما يسمى «المحكمة الدولية» مسألة قانونية بحتة، ولا يجوز أن يجري التعامل معها على هذا الأساس البحت، إلا للمصابين بمرض السذاجة المزمن (هذا عدا كل القصور القانوني والتزوير الذي شاب العملية/الفضيحة منذ البداية، كما وثق الكثير من القانونيين، ورغم كون فكرة المحكمة ذاتها هي انتهاك للسيادة الوطنية). المحكمة هي قضية سياسية بامتياز، هدفها كما يبدو العمل والضغط ليتوقف حزب الله عن أن يكون حزب الله، حين اقتنع البعض بأن القضاء على حزب الله بالطرق التقليدية مستحيل (انظر دانيال بيمين: «معضلة حزب الله»، فورين افيرز، نيسان 2005).

في أعقاب كريلاء، سال أحدهم الإمام علي زين العابدين: «من الغالب؟» أجاب الامام: «إذا رُفِع الأذان، عرّفت الغالب». ولمن فاته سماع الأذان في أيار 2000: «ولّى زمن الهزائم».

\* أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدولية في جامعة ويسكونسن - بارك سايد